E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.5/2018/11
21 November 2018
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الخامس
بيروت، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2018

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمنطقة العربية

موجز

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (المشار إليه فيما يلي بالاتفاق العالمي للهجرة)، المقرر اعتماده في مراكش، المغرب، في 10 و11 كانون الأول/ديسمبر 2018، هو خطوة غير مسبوقة في التعاون العالمي نحو إطار مشترك للتحديات والفرص في حوكمة الهجرة. والاتفاق هو ثمرة عملية حكومية دولية بقيادة الدول قائمة على المشاركة، شملت ثلاث مراحل هي المشاورات، والتقييم، والمفاوضات الحكومية الدولية. وهي تعرب عن فهم مشترك للتحديات التي تواجه البلدان كما المهاجرين، وعن التزام من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل على إطار تعاوني يتضمن 23 هدفاً ومجموعة من الإجراءات المقترحة لتحقيقها. ويقرّ الاتفاق العالمي للهجرة بالمسؤولية المشتركة إزاء احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتها وتحقيقها، وصون الأمن والرخاء في جميع المجتمعات المحلية، والتخفيف من أثر الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تدفع بالناس إلى الهجرة، والحد من المخاطر وأوجه الضعف التي يواجهونها في مراحل الهجرة.

واللجنة التنفيذية مدعوة إلى أخذ العلم بالتطورات التي أفضت إلى اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة. وهي مدعوة أيضاً إلى الإحاطة علماً بأهمية التعاون الإقليمي في تنفيذ أهدافه، وبالمجالات الرئيسية التي يمكن للأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن تقدم فيها دعماً في التنفيذ والمتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال توفير المعرفة والخبرة التقنية، وبناء الشراكات الفعالة، وتعزيز منصات الحوار وبناء التوافق.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- خطوات وضع الاتفاق العالمي للهجرة	15-4	3
ألف- مرحلة المشاورات	12-9	4
باء- مرحلة التقييم	13	6
جيم- مرحلة المفاوضات	14	6
دال- الصياغة والتنقيح	15	6
ثانياً- لمحة عن نص الاتفاق العالمي للهجرة	24-16	7
ألف- الديباجة	17-16	7
باء- الرؤية والمبادئ	18	7
جيم- الإطار التعاوني	19	7
دال- التنفيذ	20	8
هاء- بناء القدرات	22-21	8
واو- المتابعة والاستعراض	24-23	9
ثالثاً- تركيزٌ على البيانات	26-25	9
رابعاً- الاتفاق العالمي للهجرة والمنطقة العربية	38-27	10

مقدمـة

1- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (المشار إليه فيما يلي بالاتفاق العالمي للهجرة) هو خطوة مرتقبة في تاريخ التعاون العالمي بشأن الهجرة الدولية. وهو أول اتفاق عالمي للأمم المتحدة على نَهجٍ موحّدٍ إزاء الهجرة الدولية بجميع أبعادها، يهدف إلى تحسين حوكمة الهجرة والفهم الدولي لها، وإلى التصدي للتحديات التي ترتبط بها والاستفادة من الفرص التي تتيحها، بما في ذلك ما تسهم به في التنمية المستدامة. ويستند الاتفاق العالمي للهجرة إلى مبادئ السيادة الوطنية، والمسؤولية المشتركة، وحقوق الإنسان، وعدم التمييز، ويلتزم بمبدأ الإنسان هو المركز، واحترام المنظور الجنساني، ومراعاة الأطفال.

2- وستعتمد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رسمياً الاتفاق العالمي للهجرة في المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي سيُعقد في مراكش، المغرب، في 10 و11 كانون الأول/ديسمبر 2018. فعقب اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين بالإجماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2016، أدت عمليات صياغة وتفاوض استمرّت مدّة سنتين إلى وضع اتفاقين مختلفين ومتمايزين هما: الاتفاق العالمي للهجرة، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، عملاً بقرار الجمعية العامة 71/280. وتعهّدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمضي في هذين الاتفاقين لضمان هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، تعود بالفائدة على المهاجرين والمجتمعات على حد سواء.

3- وساهمت الدول العربية بنشاط في صياغة الاتفاقين. وتركّز هذه الوثيقة على الاتفاق العالمي للهجرة؛ علماً أنّ للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين أهميّته أيضاً بالنسبة إلى المنطقة العربية.

أولاً- خطوات وضع الاتفاق العالمي للهجرة

4- ستعتمد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2018، الاتفاق العالمي للهجرة، لتختتم سنتين من التشاور والصياغة والتفاوض وتطلق تدابير التنفيذ لتصير الهجرة آمنة ومفيدة للجميع.

5- بدأ مسار الاتفاق العالمي للهجرة مع إعلان نيويورك الذي دعا الدول الأعضاء إلى:

- حماية سلامة جميع المهاجرين وحماية كرامتهم وحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهم، في جميع الأوقات، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة؛
- معالجة الدوافع والأسباب الجذرية لحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، بما في ذلك التشريد القسري والأزمات الطويلة الأمد، والفقر وعدم الاستقرار والتهميش والإقصاء وانعدام التنمية والفرص الاقتصادية، مع الإشارة بوجه خاص إلى أكثر السكان ضعفاً؛
- تزويد البلدان التي تنزح إليها أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين بالدعم المناسب لإنقاذهم واستقبالهم واستضافتهم؛
- دمج المهاجرين في أطر المساعدة الإنسانية والإنمائية والتخطيط، بمراعاة احتياجاتهم وقدراتهم إلى جانب احتياجات المجتمعات المستقبِلة وقدراتها؛

- مكافحة كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز ضد جميع المهاجرين؛
- باستخدام عملية تتولى الدول قيادتها، وضع مبادئ موجهة غير ملزمة، ومبادئ توجيهية طوعية فيما يتعلق بمعاملة المهاجرين الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة؛
- تعزيز الحوكمة العالمية للهجرة من خلال الترحيب بالمنظمة الدولية للهجرة في أسرة الأمم المتحدة ووضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

6- ووضع الاتفاق العالمي للهجرة نتيجة عملية حكومية دولية بقيادة الدول، قائمة على المشاركة، بدعم من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية. وتضمنت العملية التحضيرية ثلاث مراحل هي المشاورات، والتقييم، والمفاوضات الحكومية الدولية الرسمية. وشارك في النَهج الشامل للتشاور والتقييم ممثلون عن الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والبرلمانات، وجاليات المغتربين، ومنظمات المهاجرين. وأسفرت هذه العملية عن وضع النص النهائي المتفاوَض عليه للاتفاق العالمي للهجرة، بما يكفل قيامه على مبادئ معترف بها دولياً، تدعمها الدول.

7- واتفقت الدول الأعضاء على ألا يكون الاتفاق العالمي للهجرة ملزماً. فهو يعبّر عن التزامات الدول بتيسير الهجرة لصالح الجميع. ويؤيد الاتفاق العالمي للهجرة السيادة الوطنية وسيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية؛ ويسلّم بأن التعاون الدولي، من خلال النَهج الشامل للحكومة بأكملها ونَهج المجتمع بأكمله، أساسي لضمان الأثر الإيجابي للهجرة على البلدان والمهاجرين على حد سواء. كما يؤكد على ضرورة تنسيق نُهُج شاملة لعدة قطاعات في حوكمة الهجرة تشترك فيها جهات رسمية وغير رسمية.

8- ويقرّ الاتفاق العالمي للهجرة أيضاً بدور الهجرة الأساسي في التنمية المستدامة. وإذ يتسق تماماً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تسلّم بأن الهجرة الدولية "واقعٌ متعدد الأبعاد له أهمية كبرى في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد"، يؤكد على الترابط بين الهجرة والتنمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، والوصول إلى من هم في أمس الحاجة.

ألف- مرحلة المشاورات

9- المرحلة الأولى من العملية التحضيرية للاتفاق العالمي للهجرة هي مرحلة المشاورات[1]، وقد تضمنت ما يلي:

- جلسات مواضيعية؛
- مشاورات إقليمية؛
- مشاورات مع أصحاب المصلحة.

(1) المذكرة المفاهيمية العامة لمرحلة المشاورات متاحة على:
https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/general_concept_note_gcm_13042017.pdf.

1- الجلسات المواضيعية

10- بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر 2017، عُقدت ست جلسات مواضيعية[2] بشأن تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، تناولت المواضيع التالية: حقوق الإنسان والدمج الاجتماعي والتمييز؛ ودوافع الهجرة؛ والتعاون الدولي والحوكمة؛ ومساهمات المهاجرين والمغتربين في التنمية المستدامة؛ وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والأشكال المعاصرة للرِّق؛ والتصدي للهجرة غير النظامية وتعزيز المسارات النظامية.

2- المشاورات الإقليمية

11- جرت المشاورات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر 2017، وجمعت بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لجمع المدخلات بشأن الأولويات والمسائل التي ينبغي أن يشملها الاتفاق العالمي للهجرة[3]. ويسّرت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة مشاركة الدول الأعضاء فيها في المشاورات الإقليمية، بالشراكة، في كثير من الأحيان، مع وكالات أخرى من الأمم المتحدة، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة. وعقدت مشاورات إقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو؛ وللمنطقة العربية في بيروت؛ ولأفريقيا في أديس أبابا؛ ولأوروبا في جنيف؛ ولمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك.

3- المشاورات مع أصحاب المصلحة

12- يسّرت الأمانة العامة للأمم المتحدة كذلك المشاورات مع سائر أصحاب المصلحة، بمن فيهم المهاجرون. وعملاً بقرار الجمعية العامة 71/280، استمرت مشاركة أصحاب المصلحة طوال المراحل التحضيرية الثلاث. ونظمت جلسات استماع غير رسمية

الإطار 1- الاتفاق العالمي للهجرة

المنطلق

- **إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في دورتها الحادية والسبعين،** أيلول/سبتمبر 2016

مرحلة المشاورات

- **ست جلسات مواضيعية،** أيار/مايو – تشرين الأول/أكتوبر 2017
- **مشاورات إقليمية،** آب/أغسطس – تشرين الثاني/نوفمبر 2017
- **مشاورات مع أصحاب المصلحة،** 2017 و2018

مرحلة التقييم

- **تقييم نتائج المشاورات،** كانون الأول/ديسمبر 2017

مرحلة المفاوضات

- **مفاوضات حكومية دولية،** شباط/فبراير إلى تموز/يوليو 2018

الجدول الزمني للصياغة

- **المسودة الأولى،** كانون الثاني/يناير 2018
- **المسودة الأولى، التنقيح الأول،** آذار/مارس 2018
- **المسودة النهائية،** تموز/يوليو 2018
- **تقديم الاتفاق إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين،** أيلول/سبتمبر 2018

الاعتماد الرسمي، كانون الأول/ديسمبر 2018

(2) يمكن الاطلاع على تفاصيل الجلسات المواضيعية الست متاحة في https://refugeesmigrants.un.org/thematic-sessions.

(3) تفاصيل المشاورات الإقليمية متاحة على https://refugeesmigrants.un.org/regional-consultations.

وتفاعلية شاركت فيها جهات معنيّة متعددة[4] على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي في عامي 2017 و2018. كما أجريت مشاورات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني[5] في آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا، وأمريكا الشمالية، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمحيط الهادئ.

باء- مرحلة التقييم

13- نُوقشت نتائج المشاورات مع البلدان وأصحاب المصلحة في اجتماع عُقد في بويرتو فايارتا، المكسيك من 4 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2017. وأتاح الاجتماع فرصة ليتقدم المشاركون بمقترحات وتوصيات بشأن الالتزامات القابلة للتنفيذ، ووسائل التنفيذ، والشراكات، وعناصر المتابعة والاستعراض التي ستشملها المسودة الأولى للاتفاق العالمي للهجرة، كما أطلق المرحلة الثانية من العملية التحضيرية. وشارك في اجتماع التقييم 136 وفداً، وبلغ مجموع المشاركين 897 مشاركاً من جميع المناطق، منهم 115 ممثلاً عن جهات غير حكومية. ونظرت الوفود المشاركة في المجالات المواضيعية الستة من المرحلة الأولى وفي الأبعاد المختلفة للهجرة أي البُعد البشري والمجتمعي والمحلي/دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي.

جيم- مرحلة المفاوضات

14- شملت المرحلة الثالثة من وضع الاتفاق العالمي للهجرة مفاوضات حكومية دولية رسمية، شارك في تيسيرها السيد خوان خوسيه غوميز كاماتشو، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة؛ والسيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة. ونُظمت بين شباط/فبراير وتموز/يوليو 2018 ست جولات من المشاورات والمفاوضات الحكومية الدولية، نُوقشت فيها القضايا والشواغل الرئيسية للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الاتفاق العالمي للهجرة.

دال- الصياغة والتنقيح

15- لا تفرّق المسودة المنقحة بين اللاجئين والمهاجرين فيما يخص ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتحدد 23 هدفاً في الإطار التعاوني للاتفاق العالمي للهجرة، كما توضح سُبُل التنفيذ والاستعراض. ووُضعت الصيغة النهائية للنص المتفاوض عليه في 13 تموز/يوليو 2018، وقُدمت إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين التي عُقدت في أيلول/سبتمبر 2018[6].

---

(4) تفاصيل جلسات الاستماع متاحة على https://refugeesmigrants.un.org/multi-stakeholder-hearings-0.

(5) تفاصيل المشاورات الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني.
https://refugeesmigrants.un.org/regional-civil-society-consultations.

(6) الوثيقة الختامية المتفاوض والمُتفَق عليها متاحة على
http://www.un.org/ar/conf/migration/assets/pdf/180713_agreed_outcome_global_compact_for_migration.pdf.

ثانياً- لمحة عن نص الاتفاق العالمي للهجرة

ألف- الديباجة

16- تشمل الديباجة الأسس القانونية للأهداف المنصوص عليها في الاتفاق العالمي للهجرة. وتعرض مصالح الدول في حفظ الاتفاق غير الملزم وتشدّد على القيم الأساسية والقصد من الاتفاق، بما في ذلك الاعتراف المتبادل بحقوق الإنسان للمهاجرين والحقوق السيادية للدول.

17- وتنص الديباجة على أن الاتفاق العالمي للهجرة يستند إلى الصكوك والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمعاهدات بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة، وتهريب الأشخاص؛ واتفاقات العمل المنصف؛ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتشير إلى المناقشات السابقة بشأن الهجرة التي أدت إلى التعاون الدولي بشأن هذه الظاهرة العابرة للحدود الوطنية، مثل حوارات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عامي 2006 و2013، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي بدأ في عام 2007. وتسلّم الديباجة أيضاً بأهمية إسهامات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، وتقرير الأمين العام المعنون "نحو هجرة تصب في صالح الجميع"[7]، في العملية التحضيرية. وتشدد على الطابع غير الملزم قانوناً للاتفاق وهدفه بتعزيز التعاون الدولي بين جميع الجهات الفاعلة المعنية.

باء- الرؤية والمبادئ

18- يحدد القسم المعنون "رؤيتنا والمبادئ التي نهتدي بها" مفهوماً مشتركاً للتحديات التي تواجه البلدان والمهاجرين، والحاجة إلى الإحاطة بالهجرة وتحليلها من خلال تحسين جمع البيانات الجيدة ونشرها. كما يحدد المسؤوليات المشتركة بين الدول والأمم المتحدة في معالجة الاحتياجات والشواغل، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، وتحصين الأمن والرخاء لجميع المجتمعات، والتخفيف من العوامل الضارة والأسباب الهيكلية التي تقوّض قدرة الأفراد على الحفاظ على سُبُل العيش المستدام في بلدانهم، والحد من المخاطر التي تهدد المهاجرين وأوجه التعرض لها. ويحدد هذا القسم أيضاً وحدة القصد والمبادئ التي يقوم عليها الاتفاق العالمي للهجرة.

الإطار 2- المبادئ التوجيهية "لوحدة القصد"
الإنسان هو المركز
التعاون الدولي
السيادة الوطنية
سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية
التنمية المستدامة
حقوق الإنسان
احترام المنظور الجنساني
مراعاة الأطفال
النَهج الشامل للحكومة بأكملها
نهج المجتمع بأكمله

جيم- الإطار التعاوني

19- يتضمن الاتفاق العالمي للهجرة قسماً بعنوان "إطار التعاون بيننا" يتضمن 23 هدفاً والالتزامات القابلة للتنفيذ المرتبطة بكل هدف.

(7) A/72/643.

الإطار 3- أهداف الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

دال- التنفيذ

20- يقرّ الاتفاق العالمي للهجرة بأهمية التعاون بين الدول، والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، للنجاح في تنفيذ الأهداف. كما يتضمن طلباً إلى الأمين العام بدعم عملية التنفيذ بناءً على الخبرة التقنية التي تتمتع بها منظومة الأمم المتحدة. ويدعو إلى تضافر الجهود على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل دعم جهود التنفيذ التي تبذلها الدول الأعضاء. ويكلف الاتفاق بدور القيادة منظمة الهجرة الدولية لدعم الاتساق والتنفيذ. ويقر الاتفاق بأن تنسيق التنفيذ مع المهاجرين والمجتمع المدني ومنظمات المهاجرين والمغتربين والمدن والمجتمعات المحلية وسائر الجهات المعنيّة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح.

هاء- بناء القدرات

21- ينص الاتفاق العالمي للهجرة على ضرورة بذل جهود إضافية لبناء القدرات دعماً للتنفيذ، كما ينص على إنشاء آلية لبناء القدرات من أجل دعم الدول الأعضاء. وتتيح هذه الآلية للدول الأعضاء والأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، المساهمة بالموارد التقنية والمالية والبشرية من أجل تعزيز القدرات وتحسين التعاون المتعدد الشركاء.

22- وتتألف آلية بناء القدرات من:

- مركز تواصل ييسر التوصل إلى حلول قائمة على الطلب، ومكيَّفة وفق الاحتياجات ومتكاملة؛
- صندوق لبدء العمل من أجل توفير التمويل الأولي لتنفيذ الحلول القائمة على مشاريع؛
- منصة عالمية للمعارف تكون مصدراً مفتوحاً للبيانات على شبكة الإنترنت.

واو- المتابعة والاستعراض

23- يعتمد الاتفاق العالمي للهجرة نهجاً للاستعراض تشارك فيه جميع الجهات المعنية ضمن إطار الأمم المتحدة، بموازاة منتديات استعراض تنظم على الصعيدين العالمي والإقليمي. فعلى الصعيد العالمي، تلتزم الدول الأعضاء باستعراض التقدم المحرز في التنفيذ وتوجيه عمل الأمم المتحدة، وذلك في منتدى استعراض الهجرة الدولية الذي يُعقَد كل أربع سنوات ابتداءً من عام 2020. ويُستعاض بمنتدى الاستعراض عن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. ويصدر عن كل اجتماع لمنتدى الاستعراض إعلانٌ بشأن التقدم المحرز يأخذه في الاعتبار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

24- وتستكمل الاستعراض على الصعيد العالمي عمليات ومنتديات ومنظمات إقليمية ودون إقليمية وأقاليمية، بما في ذلك اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والعمليات التشاورية الإقليمية التي تُعقد كل أربع سنوات ابتداءً من عام 2020. ويسترشد منتدى استعراض الهجرة الدولية بالاستعراضات الإقليمية والمناقشات العالمية. وستساهم المحافل القائمة، ومنها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والحوار الدولي بشأن الهجرة، والعمليات التشاورية الإقليمية أيضاً في منتدى استعراض الهجرة الدولية عن طريق تقديم البيانات والأدلة وأفضل الممارسات والتوصيات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة.

ثالثاً- تركيزٌ على البيانات

25- يغطي الاتفاق العالمي للهجرة العديد من جوانب الهجرة؛ ومن المواضيع الرئيسية الجديدة في هذا النوع من الاتفاقات الدولية تحسين البيانات من خلال تعزيز عمليات جمع البيانات الجيدة النوعية ونشرها. ويشير القسم الثاني من تقرير الأمين العام المعنون "نحو هجرة تصب في صالح الجميع" إلى مخاطر سياسات الهجرة التي تقوم على التمييز والتحيُّز، بدلاً من أن تركز على حماية حقوق الإنسان والمعلومات القائمة على الأدلة.

26- ولذلك، فإن أحد الأهداف الأساسية للاتفاق العالمي للهجرة هو تعزيز تحسين البيانات لدعم حوكمة للهجرة قائمة على الأدلة لما فيه مصلحة البلدان والمهاجرين على حد سواء. وتشمل الإجراءات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف:

- المواءمة بين منهجيات جمع البيانات وتعزيز تحليل ونشر البيانات والمؤشرات المتعلقة بالهجرة؛

- تحسين قابلية المقارنة والتوافق الدولية لإحصاءات الهجرة ونُظُم البيانات الوطنية، بطرق منها تحديد تعريف إحصائي للمهاجر الدولي، ووضع مجموعة معايير لقياس أعداد المهاجرين وتدفقاتهم؛

- وضع برنامج عالمي لبناء القدرات الوطنية وتعزيزها في مجال جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛
- جمع وتحليل واستخدام البيانات المتعلقة بآثار الهجرة وفوائدها، فضلاً عن مساهمات المهاجرين والمغتربين في التنمية المستدامة؛
- دعم تطوير قواعد البيانات والجهات الوديعة العالمية والإقليمية القائمة والتعاون فيما بينها، بغية توحيد البيانات ذات الصلة توحيداً منهجياً؛
- إنشاء وتعزيز مراكز إقليمية للبحث والتدريب في مجال الهجرة أو مراصد الهجرة لجمع البيانات وتحليلها؛
- دمج المواضيع المتصلة بالهجرة في التعدادات الوطنية لتحليلها ونشر النتائج في أقرب وقت ممكن؛
- إجراء استقصاءات للأسر المعيشية والقوى العاملة وغيرها من أجل جمع معلومات عن التكامل الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين وإتاحة البيانات المجمعة من خلال الاستخدام العام لملفات البيانات الجزئية الإحصائية؛
- تعزيز التعاون بين وحدات الدولة المسؤولة عن بيانات الهجرة والمكاتب الإحصائية الوطنية، بما في ذلك استخدام السجلات الإدارية، مع الحفاظ على الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية؛
- وضع موجزات وصفية عن الهجرة خاصة بكل بلد، من أجل وضع سياسات للهجرة قائمة على الأدلة؛
- التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تطوير البحوث والدراسات والاستقصاءات عن العلاقة التي تربط بين الهجرة والتنمية.

رابعاً- الاتفاق العالمي للهجرة والمنطقة العربية

27- للاتفاق العالمي للهجرة أهمية خاصة بالنسبة إلى المنطقة العربية التي ازدادت فيها نسبة السكان المهاجرين أكثر من 150 في المائة بين عامي 1990 و2017. ففي عام 1990، كان أكثر من 14 مليون مهاجر دولي يعيشون في المنطقة العربية، وفي عام 2017، ازداد هذا العدد إلى أكثر من 38 مليون[8]. وبلغت نسبة المهاجرين إلى مجموع السكان في المنطقة العربية 9.2 في المائة في عام 2017[9] (مع تفاوتات كبيرة بين مجموعات البلدان) وهي نسبة تتجاوز المتوسط العالمي. والمنطقة العربية هي أيضاً مصدر للتنقل البشري:

(8) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, “Trends in international migrant stock, the 2017 revision”, International migration database. Available at http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/ (accessed on 1 November 2018).

(9) المرجع نفسه.

29 مليون شخص انتقلوا من البلدان العربية في عام 2017، وبقي أكثر من 48 في المائة منهم (نحو 14 مليون) داخل المنطقة العربية[10]. وتؤكد أعداد المهاجرين، وآثار الهجرة، واتجاهاتها وأنماطها المعقدة في المنطقة العربية، بما في ذلك النزوح القسري، على أهميّة الاتفاق العالمي للهجرة وحُسن توقيته بالنسبة لجميع البلدان العربية.

28- وقد شاركت الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة بنشاط في جميع المراحل التحضيرية للاتفاق العالمي للهجرة، بما في ذلك المشاورات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. كما شاركت الجهات الفاعلة غير الحكومية في المشاورات مع أصحاب المصلحة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

29- وتطلب الجمعية العامة في الفقرة 22 (أ) من قرارها 71/280 إلى اللجان الاقتصادية الإقليمية التعاون مع الكيانات المعنية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى لدراسة الجوانب الإقليمية ودون الإقليمية للهجرة الدولية وتقديم إسهامات في العملية التحضيرية للاتفاق العالمي للهجرة. وعملاً بهذا القرار، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية[11]، بالشراكة مع جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع أعضاء في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية. وعُقد الاجتماع في بيروت يومي 26 و27 أيلول/سبتمبر 2017، وضم ممثلين رفيعي المستوى عن 16 دولة عربية، من وزراء وكبار المسؤولين، إضافة إلى ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

30- وأتاح الاجتماع فرصةً من أجل زيادة الوعي لدى ممثلي الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى بالعملية العالمية المؤدية إلى اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة؛ ومناقشة أهم القضايا والأولويات والتحديات المرتبطة بالهجرة في المنطقة العربية؛ وبناء فهم مشترك لأهمية الاتفاق العالمي للهجرة كإطار يتناول أولويات المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها. وتناول المشاركون في الاجتماع المجالات المواضيعية الستة التي ركّزت عليها الجمعية العامة في قرارها 71/280، ونُوقشت في الوقت نفسه في الجلسات المواضيعية غير الرسمية على الصعيد العالمي.

31- وركّز الاجتماع التشاوري، في خمس جلسات مواضيعية، على الأبعاد الإقليمية للقضايا التالية:

- دوافع الهجرة واتجاهاتها وأنماطها؛
- العمل اللائق وتنقُّل القوى العاملة؛
- حماية المهاجرين المعرضين للمخاطر؛
- ترابط الهجرة والتنمية؛
- التعاون الدولي وحوكمة الهجرة.

(10) المرجع نفسه.

(11) تفاصيل المشاورات الإقليمية متاحة على https//www.unescwa.org/ar/2017-الاجتماع-التشاوري-الإقليمي-الهجرة-الدولية.

32- وشملت كل جلسة عروضاً وحلقات نقاش، وشارك فيها ممثل عن إحدى الدول الأعضاء والمجتمع المدني أو القطاع الخاص، وخبير في قضايا الهجرة. وأعدّت الأمانة التنفيذية للإسكوا مع شركائها بحوثاً وتقارير موجزة عن المواضيع المعروضة للمناقشة، ووزعتها على المشاركين كموارد قائمة على الأدلة لإثراء المناقشات.

33- وخلُص الاجتماع التشاوري إلى وثيقة ختامية تضمنت ملخّص الرسائل الرئيسية[12]، وشملت الأولويات والمبادئ الإقليمية الرئيسية. وركّزت الدول الأعضاء في الإسكوا في الوثيقة على الأولويات التالية: حقوق الإنسان للمهاجرين، والعمل اللائق وتنقُّل القوى العاملة، والترابط بين الهجرة والتنمية، والتحويلات ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتعاون الدولي وحوكمة الهجرة، ودوافع الهجرة، وحماية المهاجرين المعرضين للمخاطر. وتوصّلت إلى فهم مشترك لأهمية الاتفاق العالمي للهجرة كإطار شامل للتصدي للتحديات المرتبطة بالهجرة الدولية والاستفادة من الفرص التي تتيحها في المنطقة. وعرضت الرسائل الرئيسية في اجتماع التقييم الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2017.

تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة: التعاون الإقليمي ودور اللجان الإقليمية

34- يستلزم النجاح في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة تنسيقاً كثيفاً وبناءً للقدرات على الصعيد الإقليمي. وإذ تتولى المنظمة الدولية للهجرة مهمة التنسيق العالمي، يدعو الاتفاق العالمي للهجرة المنظمات الإقليمية لتيسير تنفيذه من قِبَل الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، تلتزم الإسكوا بدعم جهود دولها الأعضاء في تفعيل أهداف الاتفاق العالمي للهجرة من خلال إتاحة المعارف والخبرات التقنية، وبناء الشراكات الفعالة، وتعزيز منصات الحوار وبناء التوافق القائمة. ومن شأن هذه الجهود أن تسهم في تعزيز الملكية الإقليمية، والتعلّم من الأقران، وتبادل الخبرات، وتقييم التقدم المحرز والدروس المستفادة.

35- ويجمع تاريخٌ طويل من التنسيق بين الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية من خلال الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية. فقد تعاونت المنظمات الأعضاء، عبر هذه الآلية، في معالجة الثغرات المعرفية بشأن الهجرة في المنطقة. ويَصْدُر عن هذا الفريق التقرير الإقليمي الوحيد عن اتجاهات الهجرة وأنماطها الخاصة بالمنطقة العربية، بعنوان حالة الهجرة الدولية. ويقرأ تقرير حالة الهجرة البيانات العالمية والوطنية الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من منظور إقليمي، ويوثّق التغيُّرات في سياسات الهجرة لدى الدول الأعضاء في المنطقة العربية، ويُجري تحليلاً للمسائل المواضيعية ذات الصلة وفقاً للأولويات الإقليمية. وسيركّز العدد التالي من تقرير حالة الهجرة الدولية على الاتفاق العالمي للهجرة من منظور إقليمي لاقتراح خطوات إجرائية محددة وعرض أفضل الممارسات للدول الأعضاء بشأن أهداف معيّنة من الاتفاق.

36- وتسعى الإسكوا إلى دعم الدول الأعضاء فيها في وضع السياسات وتنسيق الجهود في المجالات التالية، بالتنسيق الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة وبالتعاون مع جامعة الدول العربية وسائر الأعضاء في الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية:

(12) https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/regional-consultation-2017-outcome-document-ar_0.pdf.

القدرات المؤسسية والاستعداد

- دمج قضايا الهجرة في التخطيط الإنمائي، بما في ذلك في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- وضع بُنى مؤسسية واستراتيجيات وأُطر للسياسات العامة من أجل حوكمة الهجرة؛
- بناء قدرات الجهات الحكومية المعنية، بما في ذلك عن طريق ورشات عمل تدريبية وتقديم المساعدة التقنية.

التنسيق المركزي تحت الإشراف العام لهيئة معيّنة

- إنشاء هيئة للتنسيق على الصعيد الوطني، تتولّى القيادة في مجال السياسات العامة، وتدعم المبادرات وترصد التنفيذ، وتنسّق المشاريع بين الوكالات الحكومية للتأكد من أنها تتماشى مع الاستراتيجية العامة، وترصد النتائج وتقدّم التقارير.

جهات التنسيق وتعزيز الملكية في جميع القطاعات المتصلة بالهجرة

- التحديد الواضح للمسؤولين عن ملف الهجرة والمعنيين في جميع المؤسسات ذات الصلة؛
- التوعية الواسعة النطاق بقضايا الهجرة في مختلف القطاعات الحكومية والجهات المعنية الأخرى، وتعيين جهات تنسيق للخبرات والتعاون.

نَهج الحكومة بأكملها، تفعيله وتعميمه

- الجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من جميع الوزارات والوكالات الحكومية، وتحديد الاحتياجات المشتركة والثغرات المحتملة والازدواجية في تصميم السياسات وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية.

اعتبارات المجتمع ككل

- التشديد على أهمية التعاون الفعال بين الحكومات، والقطاع الخاص، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين وغيرها من الجهات المعنية، واعتماد نُهُج متعددة القطاعات للهجرة، خاصة في السياقات الإنسانية والإنمائية والأمنية المعقدة؛
- إنشاء منصات تيسّر الحوار ونقل المعارف والخبرات وبناء القدرات من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

البيانات الكافية والمفصلة لاتخاذ القرارات على أساس الأدلة

- تعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية، وبناء الشراكات بين مختلف الأطراف الفاعلة، لجمع وتحليل الأدلة والبيانات المتعلقة بدوافع وأنماط وتوجهات الهجرة، والمفصّلة حسب العمر والجنس والوضع من حيث الهجرة وغيرها من المعطيات، وذلك لتوفير أرضية علمية لصياغة سياسات فعالة تتعلق بالهجرة؛

- تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات لجمع البيانات المتعلقة بالهجرة وتحليلها وتبادلها ونشرها في جميع المجالات المواضيعية ذات الصلة.

37- تحضّر اللجان الإقليمية للأمم المتحدة لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة في المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي سيُعقد في مراكش، المغرب، في 10 و11 كانون الأول/ديسمبر 2018. وفي هذا السياق، تنظم اللجان الإقليمية حدثاً جانبياً في 9 كانون الأول/ديسمبر 2018 لمناقشة أهمية الشراكات من أجل حوكمة للهجرة عالمية وإقليمية فعالة، وتحديد الأولويات والفرص والتحديات الإقليمية المرتبطة بتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. وستغتنم الإسكوا هذه الفرصة لتجديد التزامها الثابت بدعم جهود دولها الأعضاء والعمل على أن تعود الهجرة بالفائدة على الجميع.

38- واللجنة التنفيذية مدعوة إلى أخذ العلم بالتطورات التي أفضت إلى اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة. وهي مدعوة أيضاً إلى الإحاطة علماً بأهمية التعاون الإقليمي في تنفيذ أهدافه، وبالمجالات الرئيسية التي يمكن للأمانة التنفيذية للإسكوا أن تقدم فيها دعماً في التنفيذ والمتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال توفير المعرفة والخبرة التقنية، وبناء الشراكات الفعالة، وتعزيز منصات الحوار وبناء التوافق.